

مدى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في ظل تبني مبادئ الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية
-دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات الاقتصادية لولايات الغرب الجزائري-

The extent of disclosure of social responsibility in light of the adoption of the principles of governance in economic institutions - a field study on a sample of economic institutions in the states of western Algeria -

لزرقي محمد

جامعة سيدي بلعباس - الجزائر

m.lazreg222@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2021/12/31

خيثري الخادم*

جامعة سيدي بلعباس - الجزائر

khitriifatih@gmail.com

تاريخ القبول للنشر: 2021/12/26

تاريخ الاستلام: 2021/11/05

ملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على مبادئ حوكمة المؤسسات والتي تمثل الصورة الحقيقية لتطبيق المسؤولية الاجتماعية، والتعرف على متطلبات وواقع الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بعد ما كان هدف هذه الأخيرة مضاعفة الأرباح وزاد الاهتمام بالقضايا الاجتماعية كونها تشكل أهمية بالغة للمؤسسة بصفة خاصة والمجتمع بصفة عامة.

وتوصلت الدراسة الميدانية إلى أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية مطالبة بتطبيق قواعد حوكمة المؤسسات من أجل تحقيق المسؤولية الاجتماعية اتجاه أصحاب المصالح وبالتالي الإلتزام بالمسؤولية الاجتماعية عند القيام بممارسة مهامها.

الكلمات المفتاحية: حوكمة المؤسسات، مسؤولية إجتماعية، مبادئ الحوكمة.

تصنيف JEL: M39، M14.

Abstract:

The study aimed to identify the principles of corporate governance, which represent the true image of the application of social responsibility, and to identify the requirements and reality of disclosure of social responsibility in the reports of Algerian economic institutions, after the goal of the latter was to double profits and increased interest in social issues as they constitute a great importance to the institution in particular and society in particular. In general, and the field study concluded that the Algerian economic institutions are required to apply the rules of corporate governance in order to achieve social responsibility towards stakeholders and thus adhere to social responsibility when carrying out its tasks.

Keywords: corporate governance; the principles of corporate governance; social responsibility.

Jel Classification Codes: M14 ، M39

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

أدى انهيار بعض الشركات العملاقة وما تبعه من خسائر للمستثمرين إلى فقدان الثقة في التقارير المالية المنشورة والتي تميزت في معظمها بعدم دقة البيانات والمعلومات المحاسبية وما تضمنته من أخطاء، بل وفقدان الثقة في مهنة المحاسبة والمراجعة بصفة عامة، لذا فإن أحد أهم دوافع الاهتمام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات هو إعادة ثقة هؤلاء المستثمرين في الشركات وما تصدره من تقارير، فحوكمة الشركات هي نقطة البداية لأي مناقشة حول نوعية التقارير المالية، إذ أن الشفافية المالية والمحاسبية

تعتبر المسؤولية الاجتماعية إحدى المفاهيم الحديثة، ولكن لم تحض بأهمية كبيرة في مجتمعنا نظرا لغياب ثقافتها، حيث لم تعد في وقتنا الحاضر الدولة هي المسؤول الوحيد عن برامج التنمية الاجتماعية، نتيجة لذلك أصبح من اللازم تطبيق حوكمة الشركات باعتبارها مصطلح يتقيد ويرتبط به مفهوم المسؤولية الاجتماعية.

لذلك سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية الإجابة على السؤال التالي: ما مدى إمكانية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل تطبيق مبادئ الحوكمة؟

للإجابة على هذا التساؤل الرئيسي سنقوم بتقديم هذه الورقة البحثية التي تحوي جانب نظري نتطرق فيه إلى الامام بمفهوم الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والعلاقة بينهما.

2. الإطار النظري لحوكمة المؤسسات:

1.2. مفهوم حوكمة المؤسسات:

نظرا لارتباط مفهوم حوكمة المؤسسات بمجموعة من الأطراف سنحاول تحديد مفهوم حوكمة المؤسسات من ثلاث مداخل: (جناني و براق، 2016، صفحة 7)

تعرف حوكمة المؤسسات من وجهة نظر المؤسسة على أنها "كفاءة هيكل الإشراف واستقلاله، ووجود دفاتر تتسم بالشفافية والدقة، وحماية حقوق حملة الأسهم، والمعاملة المتساوية لجميع الملاك".

كما تعرف حوكمة المؤسسات من وجهة نظر الملاك بأنها الآليات التي يستخدمها مقدم والأموال للمؤسسة لتأمين أنفسهم وتأكيد حصولهم على عائد مقابل استثماراتهم".

عرف حوكمة المؤسسات كذلك من وجهة نظر الإدارة بأنها واجبات ومسؤوليات مجلس الإدارة في إدارة المؤسسة وإدارة العلاقات مع حملة الأسهم ومجموع أصحاب المصالح، كما تعرف بأنها مجموع الآليات التي تؤثر على عملية اتخاذ القرارات بواسطة المديرين عندما يكون هناك انفصال بين الملكية والإدارة".

في حين يعرفها الاقتصاديان شلايفروفيشني (Shleifer And Vishny) وفق هذا المدخل "بأنها مجموعة من الآليات التي من خلالها يؤمن المستثمرون أنفسهم للحصول على عائد على استثماراتهم".

2.2. خصائص حوكمة المؤسسات:

وبشير مصطلح حوكمة المؤسسات إلى الخصائص التالية: (العراي و بوقدوم، صفحة 15)

الإنضباط: أي اتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح.

الشفافية: أي تقديم صورة حقيقة لكل ما يحدث.

الاستقلالية: أي لا توجد تأثيرات وضغوط غير لازمة للعمل.

المساءلة: أي إمكانية تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

المسؤولية: أي وجود مسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في المؤسسة.

العدالة: أي يجب احترام حقوق مختلف أصحاب المصلحة في المؤسسة.

المسؤولية الاجتماعية: أي النظر إلى المؤسسة كمواطن جديد.

3.2. مبادئ حوكمة المؤسسات:

❖ مبادئ حوكمة المؤسسات وفق منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: عموماً تتمثل المبادئ الدولية لحوكمة المؤسسات

حسب "OCED" لعام 2004 النواحي التالية:

• ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة المؤسسات: حيث تعمل الحوكمة على ضمان شفافية وكفاءة الأسواق المالية بما يتوافق مع حكم القانون، مع تحديد وتوزيع واضح للمسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية.

• حقوق المساهمين: يتعين أن يكفل إطار أساليب ممارسة حوكمة المؤسسات حماية المساهمين حيث أن لهم حقوق ملكية معينة وهي: الحق في تأمين طرق تسجيل الملكية، الحق في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة، الحق في الحصول على نصيب من الأرباح، حق المشاركة في التصويت في الجمعيات العامة للمساهمين، الحق في نقل أو تحويل ملكية الأسهم، الحق في الحصول على مختلف المعلومات الضرورية المتعلقة بنشاط الشركة في الوقت المناسب وبصفة منتظمة.

• المعاملة المتكافئة للمساهمين: تضمن الحوكمة تحقيق المساواة في معاملة كافة المساهمين بما فيهم الأقلية والمساهمين الأجانب، حيث يجب أن يحصل الجميع على الحقوق نفسها كما ينبغي أن تتوفر للجميع القدرة على الحصول على المعلومات.

• دور أصحاب المصالح في حوكمة المؤسسات: يجب أن ينطوي إطار حوكمة المؤسسات على اعتراف بحقوق أصحاب المصالح التي تم إقرارها وفقاً للقانون وأن يعمل أيضاً على تشجيع التعاون بينهم وبين الشركة وتمكينهم من الاطلاع على المعلومات المطلوبة.

• الإفصاح والشفافية: تضمن حوكمة المؤسسات تحقيق الإفصاح الدقيق وفي الوقت المناسب بشأن كافة المسائل الخاصة بتأسيس الشركة وهذا بتوفير معلومات عن: النتائج المالية والتشغيلية للشركة، أهداف الشركة، أعضاء مجلس الإدارة، الرواتب والمزايا الممنوحة لكبار المسؤولين، وهياكل وسياسات حوكمة المؤسسات، جدير بالذكر أنه يجب إعداد ومراجعة المعلومات وكذا الإفصاح عنها بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المحاسبية والمالية وأيضاً بمتطلبات عمليات المراجعة، بهدف إتاحة التدقيق الموضوعي للأسلوب المستخدم في إعداد القوائم المالية وصياغة التقارير المالية.

• مسؤوليات مجلس الإدارة: يجب أن يتيح أسلوب ممارسة حوكمة المؤسسات الإرشادية الإستراتيجية لتوجيه المؤسسات، كما يجب أن يكفل المتابعة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة وأن يضمن مساءلة مجلس الإدارة

من قبل المساهمين، وتشمل هيكل مجلس والإدارة وواجباته القانونية وكيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية.

3. تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية:

أصبحت المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات القضية الأكثر أهمية وتحدي بالنسبة لإدارة المؤسسات لأنها ترتبط بعلاقات ومتغيرات عديدة سواء كانت داخلية أو خارجية، بالتالي فهي ليست ظاهرة سطحية يمكن تناولها من منطلقات عامة ولكنها تستلزم محاسبة وإجراءات خاصة بها وتتعلق بالأهداف الإستراتيجية للمؤسسة حتى أن بعض الحكومات تمنح للمؤسسات التي تلتزم بها دعماً مالياً وامتيازات جبائية وجمركية خاصة (Patrick، 2002، صفحة 124)

1.3. نشأة ومفهوم المسؤولية الاجتماعية

إلى غاية اليوم لا يوجد اتفاق بين الباحثين في تحديد مفهوم جامع للمسؤولية الاجتماعية وفي ما يلي عرض لمراحل تطورها وبعض التعاريف التي أعطيت لها.

شهدت أوائل الخمسينات من القرن السابق تحولاً ملحوظاً في توقعات ومتطلبات المجتمعات من المؤسسات، حيث لم يعد المجتمع مقتنعاً بدورها الاقتصادي التقليدي المحدود، بل أصبح ينظر إليها باعتبارها جزءاً من المجتمع على أساس أنها أداة من أدواته، تستمد منه مواردها الضرورية لبقائها ونموها وبالتالي فهي تؤثر وتتأثر به، فأصبح يقال بان المؤسسة في خدمة المجتمع من حيث الإنتاج السليم والجودة العالية مع تخصيص جزء من مالها لخدمة البرامج الاجتماعية.

كما أصبح ينظر لمهمة الإدارة من منظور اجتماعي في الاستخدام الأمثل للموارد المادية والبشرية المتاحة وإشباع الحاجات والرغبات الإنسانية، من ثم برز مصطلح المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات التي تهتم بالتوازن بين مصالح مختلف العناصر ذات المصلحة المرتبطة بها وإعطاء اعتبار واهمية للوظيفة الاجتماعية كغيرها من الوظائف تعمل على منع الانحرافات في الأعمال والأهداف والاستراتيجيات مع مراعاة السلوك الاجتماعي.

وبالموازاة مع تطور مبادئ حوكمة المؤسسات والاهتمام بالرأس المال البشري تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وأعطى اهتمام لمبادئ الحوكمة الاجتماعية التي تهتم بالعامل البشري داخل المؤسسة ودور التدقيق في ذلك.

في إحدى الدراسات أجريت سنة 1976 بالولايات المتحدة الأمريكية اتضح أن 90% من المؤسسات تعين مديراً مسؤولاً أو لجنة خاصة تتكفل بنشاط المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في حين أن الاهتمام بهذا النشاط قبل سنة 1965 لم يتعد نسبة 20%، وفي دراسة أخرى تبين أن مؤسسات الولايات المتحدة الأمريكية تأتي في مقدمة الدول التي تستجيب لهذه الفكرة ثم نيوزيلندا وكندا (محمد حسني، 1990، صفحة 15)

2.3. تعريف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات:

إن المسؤولية الاجتماعية قد أضحت حقيقة واضحة من الصعب على إدارة المؤسسة أن تتجاهلها، إلا أنه ليس هناك اتفاق حول تحديد مفهوم واحد لها، بحيث يرى كل من Blomstrom et Davis "أن فكرة المسؤولية الاجتماعية هي التزام صانعي القرار بحماية وتحسين رفاة المجتمع ككل بجانب المصلحة الخاصة". (محمد حسني، 1990، صفحة 15)

3.3. أسباب تبني المسؤولية الاجتماعية:

هناك العديد من الأسباب التي ساهمت في تبني فكرة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من طرف حكومات بعض الدول ومن طرف المؤسسات ذاتها منها ما يلي: (سكاك، 2011، صفحة 202)

- ظهور مجموعات الضغط التي تنادي بالاهتمام بالبيئة والمحافظة عليها وتتدخل في عمل المؤسسات التي تضررها وإلزامها على تلافي ذلك والإسهام في إيجاد الحلول لها من خلال البحث وتقديم المساهمات المالية؛
- تجنب التدخل الحكومي في قرارات المؤسسة حيث أن عدم استجابة المؤسسة إلى ضغوطات الرأي العام والمجتمع في التعامل مع الماكولات الاجتماعية قد يعرضها إلى عقوبات؛
- الرغبة في استمرار المؤسسة واقتناعها بأنها لا يمكن أن تنمو وتتطور في مجتمع مليء بالمشكلات الاجتماعية والبيئية؛
- ظهور القوى السياسية والنقابات العمالية وتدخلها في القضايا الاجتماعية المتعلقة بأفراد المؤسسة من حيث الرعاية الصحية والمهنية والاجتماعية اللائقة؛
- الرغبة في تحسين صورة المؤسسة لدى جمهور المجتمع؛
- تحقيق فكرة الانتماء والولاء لدى أفراد المؤسسة من خلال الاهتمام بمشاكلهم الاجتماعية والمهنية والصحية مما يساعد على رفع روحهم المعنوية مما ينعكس على زيادة إنتاجيتهم؛
- تطور الفكر الإداري والأخذ بفكرة التسيير المتكامل من خلال الاهتمام المتوازن بجميع الأطراف المهمة بالمؤسسة.

4. العلاقة بين الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية: (بن ساسي و بن عزوز، 2013، صفحة 626)

حوكمة المؤسسات وسيلة لزيادة قدرة المؤسسة على التصرف بطريقة مسؤولة اجتماعيا بالنسبة للموضوعات المحورية. فالمؤسسة التي تهدف لأن تصبح مسؤولة اجتماعيا يجب أن يكون لديها نظاما لحوكمة المؤسسات يمكن المؤسسة من توفير إشراف عام ووضع مبادئ المسؤولية الاجتماعية.

فالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية هي جزء من التزام المؤسسة بتطبيق الحوكمة كما جاء في مبادئ حوكمة المؤسسات فإنه يتوقع من مجالس الإدارة أن تتعامل بشكل عادل مع اهتمامات أصحاب المصالح الآخرين بما في ذلك مصالح العاملين والدائنين والعملاء والموردين، وتعتبر مراعاة المعايير البيئية والاجتماعية ذات صلة في هذا الصدد.

لذلك فمفهوم حوكمة المؤسسات يتسع في معناه ليشمل الجانب الاجتماعي وضمان المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة تجاه مجتمعها، فهي تعتبر منظور مجتمعي تنموي للوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة للإقتصاد والمجتمع ككل،

ولم يسلم الانسان من السعي الأعمى لهذه المؤسسات في تحقيق أرباح خيالية، فمن جهة ظهرت الكثير من أمراض العصر والسبب في ذلك الظروف الحالية الملوثة والمحيطه لكائنات الحية، ومن جهة ثانية فقد تم تسريح اعداد هائلة من العمال وحرمانهم من حقهم الطبيعي في العمل والحياة وبناء مستقبلهم بدعوى العولمة، وهكذا تم الإضرار بهم على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والنفسي (زرزون و عمري، 2013، صفحة 94)

كما أن الإطار العام لمفهوم الحوكمة لا يرتبط فقط بالنواحي القانونية والمالية والمحاسبية للمؤسسات، ولكنه يرتبط كذلك ارتباطا وثيقا بالنواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وسلطة التحكم بوجه عام.

ويمكن القول أنه إذا صلحت المؤسسة صلح الاقتصاد ككل، وإذا فسدت فإن تأثيرها من الممكن أن يمتد ليضر عدد كبير من فئات الاقتصاد والمجتمع، وهنا تظهر أهمية المسؤولية الاجتماعية والتي لا تهتم فقط بتدعيم مكانة وربحية المؤسسة، ولكنها تهتم كذلك بتطور الصناعة وإستقرار الاقتصاد وتقدم ونمو المجتمع ككل. (العززي، 2013، صفحة 169)

وبالتالي فإن وجود سياسة قوية مدعومة لمؤسسات المساءلة العامة تزيد من فاعلية المساعدات التي تمنحها المنظمات العالمية الى دول العالم الثالث، والتي تدفع المؤسسات الى استخدام الموارد المحلية بشكل عقلاني دون تأثير سلبي، فهي

مسؤولة عن إعداد استراتيجيات جديدة يتم اتباعها خدمة للتنمية المستدامة والمرفقة للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات التي تشجعها مهما كان حجمها ونطاق أعمالها وفق امكانياتها المادية والمالية وما تراه مناسباً مع متطلبات السوق، هذا الأسلوب هو نفسه أسلوب الحوكمة الذي يقدم للمؤسسة مجموعة اختيارات واضحة وحررة تسمح لها بالولوج في مختلف مجالات الاقتصاد الوطني بالإضافة إلى الجانب الاجتماعي والثقافي. (جناي و براق، 2016، صفحة 8)

5. الدراسة الميدانية:

يتناول توجهات أفراد عينة الدراسة نحو واقع الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من طرف المؤسسات الاقتصادية في ظل تطبيق مبادئ الحوكمة.

❖ مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة المستهدف من أعضاء مجلس الإدارة، وكذلك الموظف لشؤون المالية والمحاسبية والمراجعين الداخليين لمجموعة من المؤسسات في ولايات الغرب الجزائري عددها 12 مؤسسة اقتصادية.

❖ عينة الدراسة: تم توزيع 52 استبانة على مجتمع الدراسة كونهم الأجدر قدرة على تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية عن غيرهم.

❖ محاور الدراسة: تم تقسيم الدراسة إلى محورين رئيسيين.

المحور الأول: تأثير قواعد الحوكمة على الإفصاح

- القاعدة 1: يناقش وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة.
- القاعدة 2: يناقش توفر مقومات حماية حقوق المساهمين في الإفصاح المحاسبي.
- القاعدة 3: يناقش توفر مقومات المعاملة المتساوية لجميع المساهمين.
- القاعدة 4: يناقش توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح.
- القاعدة 5: يناقش توفر مقومات مسؤوليات مجلس الإدارة لقواعد الحوكمة.

المحور الثاني: إدراك المسؤولية الاجتماعية من طرف المؤسسات الاقتصادية

❖ أداة الدراسة: تم استخدام سلم ليكارت الخماسي.

جدول 1: تقسيم الفئات المتوسط الحسابي ومستوى الموافقة

الفئات	[1.79- 1]	[2.59 -1.80]	[3.39-2.60]	[4.19-3.40]	[5-4.20]
مستوى الموافقة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الباحثان.

❖ تحليل متغيرات الدراسة:

جدول 2: نتائج آراء عينة الدراسة حول القاعدة الأولى:

الرقم	فقرات القاعدة الأولى	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة	الترتيب
01	تتوفر تشريعات وتنظيمات واضحة تحدد المسؤوليات.	4.05	0.793	81	31.904	0.000	1
02	يتوفر إطار تنظيمي فعال يضبط كافة جوانب الحوكمة لأداء المؤسسات	3.85	0.670	77	35.830	0.000	2
03	تناسب متطلبات قواعد الحوكمة مع مقدار الإفصاح في المؤسسات.	3.44	0.882	68.80	24.316	0.000	3
	جميع الفقرات	3.77	0.526	75.40	44.842	0.000	

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج spss.

نلاحظ أنه من خلال عرض فقرات القاعدة الأولى كانت الإجابات إيجابية وأكثر الإجابات قوة هي التي تتعلق بتوفر تشريعات وتنظيمات واضحة تحدد المسؤوليات وبلغ المتوسط الحسابي 4.05 والتي تعني الموافقة القوية. ومستوى الدلالة يساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن معظم أفراد العينة لديهم موافقة وهذا يدل على تأثير وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي.

جدول 3: نتائج آراء عينة الدراسة حول القاعدة الثانية:

الرقم	فقرات القاعدة الأولى	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة	الترتيب
01	يتم حصول المساهمين على معلومات متعلقة بالمؤسسة بصفة دورية ومنتظمة	4.03	1.088	80.60	23.109	0.000	1
02	يقوم المساهمون في المشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة بشكل متساوي	3.41	1.163	68.20	18.305	0.000	3
03	للمساهمين الحق في الطلاع على إجراءات الإفصاح	3.69	1.030	73.80	22.389	0.000	2
	جميع الفقرات	3.70	0.908	74.00	25.495	0.000	

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج spss.

نلاحظ أنه من خلال عرض فقرات القاعدة الأولى كانت الإجابات إيجابية هناك شبه اجماع بين المؤسسات وأكثر الإجابات قوة هي التي تتعلق بالفقرة الأولى وهذا ما يفسره المتوسط الحسابي 4.03 والتي تعني الموافقة القوية مع انخفاض في الفقرة الثانية والثالثة مقارنة بالاولى، ومستوى الدلالة يساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على ان معظم أفراد العينة لديهم موافقة وهذا يدل على التركيز المؤسسات على حصول المساهمين على المعلومات اكثر من الإفصاح ومشاركتها في الجمعية العامة.

جدول 4: نتائج آراء عينة الدراسة حول القاعدة الثالثة

رقم	فقرات القاعدة الأولى	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة	الترتيب
01	تعتبر المساواة في معاملة جميع المساهمين من اهم ضوابط الحوكمة.	3.74	0.938	74.80	24.923	0.000	2
02	تتم معاملة جميع المساهمين من نفس الفئة بالتساوي تتم معاملة جميع المساهمين من نفس الفئة كحزم	4.08	0.939	81.60	30.335	0.000	1
	جميع الفقرات	3.91	0.705	78.20	34.593	0.000	

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج spss.

مدى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في ظل تبني مبادئ الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية-دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات الاقتصادية لولايات الغرب الجزائري

نلاحظ أنه من خلال الجدول تبين ان مجموع الانحراف المعياري بلغ 3.91 في حين قيمة t المحسوبة تساوي 34.593 وهي أكبر من قيمة t الجدولية 2.024، كما قدر المتوسط الحسابي 3.74 كما تبين قبول أكبر للفقرة الثانية.

جدول 5: نتائج آراء عينة الدراسة حول القاعدة الرابعة

الرقم	فقرات القاعدة الأولى	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة	الترتيب
01	يتم الإفصاح على جميع بنود عناصر المركز المالي بدون استثناء	3.46	0.942	69.20	22.958	0.000	3
02	لا بد من الإفصاح عن أي وجود لسلوك غير أخلاقي	3.64	0.837	72.80	26.040	0.000	2
03	لا بد من الإفصاح عن فاعلية نظام الرقابة الداخلية	4.00	0.858	80.0	29.101	0.000	1
	جميع الفقرات	3.70	0.638	74.00	36.176	0.000	

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج spss.

يتضح من خلال الإجابات على الفقرة الأولى المتعلقة بالإفصاح عن جميع بنود عناصر المركز المالي بالقدر استثناء أن المتوسط الحسابي يساوي 3.46، بحيث أن هناك مواقف تميل إلى الحياد ويمكن الرجوع ذلك لعدم إفصاح كافي جميع بنود عناصر المركز المالي، في حين أن الفقرة الثانية الخاصة بالإفصاح للمساهمين عند وجود ممارسة عن سلوك غير أخلاقي كانت موافقة أكثر من الفقرة الأولى بمتوسط حسابي يساوي 3.64 والوزن النسبي أعلى من 60% بينما كانت الفقرة الثالثة أكثر موافقة ويرجع ذلك لأهمية إظهار فاعلية نظام الرقابة الداخلية عند الإفصاح عنه.

جدول 6: نتائج آراء عينة الدراسة حول القاعدة الخامسة

الرقم	فقرات القاعدة الأولى	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة	الترتيب
01	الإشراف والرقابة تعتبر استراتيجية شاملة يعمل عليها مجلس الإدارة.	3.69	0.836	73.80	26.716	0.000	2
02	يقوم مجلس الإدارة على الإشراف على عملية الإفصاح.	3.69	0.800	73.80	28.830	0.000	1
03	يعمل مجلس الإدارة على تحقيق القدر اللازم للمساءلة من خلال نظام فعال.	3.67	0.982	73.40	23.311	0.000	3
	جميع الفقرات	3.68	0.787	73.60	29.226	0.000	

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج spss.

نلاحظ أنه من خلال الجدول تبين ان مجموع الانحراف المعياري بلغ 0.787 في حين قيمة t المحسوبة تساوي 29.226 وهي أكبر من قيمة t الجدولية 2.024، كما قدر المتوسط الحسابي 3.68. ومما سبق يتضح أن أفراد العينة من جميع القطاعات آرائهم متقاربة بشكل كبير اتجاه الفقرات المتعلقة بتوفر مقومات مسؤوليات مجلس الإدارة لقواعد الحوكمة، وكانت إيجابية اتجاه عمل مجلس الإدارة في المؤسسات من خلال وضع خطة استراتيجية شاملة للإشراف والرقابة على الإفصاح المحاسبي.

جدول 7: تحليل فقرات المحور الثاني حول ادراك المسؤولية الاجتماعية من طرف المؤسسات الاقتصادية

الرقم	فقرات القاعدة الأولى	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة	الترتيب
01	المسؤولية الوحيدة للمؤسسة هي انتاج سلع وخدمات تهدف لتحقيق الربح، وهذه الطريقة تساهم في رفاهية المجتمع.	3.31	1.321	66.20	15.637	0.000	2
02	الأثر الاجتماعي للنشاطات الاقتصادية للمؤسسة تجعلها مسؤولة بصفقتها وحدة اقتصادية عاملة اجتماعيا (المسؤولية عن الأثر الاجتماعي للنشاط الاقتصادي).	3.62	0.782	72.40	28.877	0.000	1
03	المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة تتجاوز مسؤوليتها كمسؤولية اقتصادية بل تتضمن تفاعل المؤسسة مع المجتمع المحلي عبر الأنشطة الاجتماعية بمعناها الواسع من خلال برامج وخطط تنمية اجتماعية للإسهام في تحقيق التنمية المستدامة وتحسين مستوى رفاهية المجتمع، وبناء عليه فإن المسؤولية الاجتماعية تنأت من كون المؤسسة وحدة اقتصادية واجتماعية معا.	4.00	0.761	80.00	32.803	0.000	3
	جميع الفقرات	3.68	0.787	73.60	29.226	0.000	

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج spss.

يتبين من الجدول أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثاني يساوي 3.64 والوزن النسبي يساوي 72.80 بالمئة وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد 60% وقيمة t المحسوبة تساوي 34.94 وهي أكبر من القيمة الجدولية. ومستوى الدلالة يساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن معظم أفراد العينة لديهم تأييد وإدراك واضح لمفهوم المسؤولية الاجتماعية بمعناها الواسع، مما يعكس المدخل الحديث لمفهوم المسؤولية الاجتماعية.

6. خاتمة:

من خلال هذه الدراسة سعينا الى تناول مفهوم الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية وتبيان دور المسؤولية الاجتماعية في تحسين فعالية حوكمة الشركات وكمحاوله لدراسة هذا الجانب أردنا التعرف على الإطار العام لكل من المسؤولية الاجتماعية والحوكمة والعلاقة بينهما، وتوصلنا للنتائج التالية:

1.6. النتائج المتوصل إليها:

✓ تدرك المؤسسات الاقتصادية الجزائرية مفهوم المسؤولية الاجتماعية بمعناها الواسع بصورة جيدة، مما يعكس المدخل الحديث لمفهوم المسؤولية الاجتماعية:

✓ توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين مبادئ الحوكمة ودورها في التأثير على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، كما تظهر النتائج أن الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير أداة للتأكد من تطبيق الحوكمة في المؤسسات.

2.6. التوصيات:

✓ العمل على بذل أعظم جهد لتطبيق قواعد الحوكمة بهدف تنمية الوعي والدور الإستثماري في المجتمع؛

✓ العمل على إلزام جميع المؤسسات بتطبيق قواعد الحوكمة من خلال آلية واضحة ومحددة للإشراف والمتابعة بتنفيذ ضوابط حوكمة المؤسسات؛

✓ تشجيع المؤسسات على أخذ خطوات جديدة لرفع مستوى تنمية علاقتها مع المجتمع من خلال الاهتمام بمشكلاته الاجتماعية كالححد من الفقر والبطالة، مما يؤثر إيجاباً على نظرة المجتمع نحو المؤسسة.

7. قائمة المراجع:

1. محمد علاء الدين جناني، ومحمد براق، مدى امكانية تطبيق المحاسبة والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية من طرف المؤسسات الاقتصادية بالجزائر في ظل تطبيق الحوكمة، كلية العلوم الاقتصادية، الشلف، 2016، ص7.
2. حمزة العرابي، ومروة بوقدوم، الحوكمة كآلية لتفعيل المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحقيقها للتنمية المستدامة، المؤتمر الدولي الثالث عشر حول: دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم إستراتيجية – التنمية المستدامة، البليدة: جامعة البليدة، ص15.
3. Patrick, M. (s.d.). la responsabilité sociale:un challenge pour l'éducation et les entreprises ,edition paris,France,p124.
4. عبد الجليل محمد حسني، الإطار العلمي للمراجعة الاجتماعية، القاهرة، مصر العربية، 1990، ص15.
5. مراد سكاك، تدقيق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات دراسة ميدانية لبعض مؤسسات ولاية سطيف، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بسطيف، العدد 11، 2011، ص 202.
6. الياس بن ساسي، وايمان بن عزوز، الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية تحقيق التنمية الاقتصادية، الملتقى الدولي حول آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح، 2013، ص626.
7. محمد زرقون، وجميلة عمري، دور المسؤولية الاجتماعية في تفعيل الحوكمة، المؤتمر الثالث للعلوم المالية والمصرفية حول حاكمية الشركات والمسؤولية الاجتماعية تجربة الأسواق الناشئة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، الأردن، 2013، ص94.
8. نوال العزيمي، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وعلاقتها بالحوكمة والمسؤولية الاجتماعية، المؤتمر الثالث للعلوم المالية والمصرفية حول حاكمية الشركات والمسؤولية الاجتماعية تجربة الأسواق الناشئة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، الأردن، 2013، ص169.